تمويل التعليم

صياغة المستقبل

دواعي الاستثمار



الشراكة العالمية من أجل التعليم
تجديد الموارد 2020



مدرسة إينو مينا الثانية،
قندهار، أفغانستان
© الشراكة العالمية من أجل التعليم/جواد جلالي

جدول المحتويات

إتاحة الفرصة — 5

نبذة عن الشراكة العالمية من أجل التعليم — 7

تجديد موارد الشراكة العالمية من أجل التعليم — 9

إطار الموارد المالية والتمويلية الجديد للشراكة العالمية من أجل التعليم — 15

الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية — 19

الحاجة الملحة إلى الاستثمار في التعليم — 21

الاستثمار في الشراكة العالمية من أجل التعليم — 25

الحواشي الختامية — 30

التعليم عنصر رئيسي في تحقيق جميع الأهداف العالمية السبعة عشر

THE GLOBAL GOALS
الأهداف العالمية للتنمية المستدامة



إتاحة الفرصة

كما لم يحدث من قبل، تتعالى أصوات المواطنين والزعماء حول العالم للمطالبة بضرورة تعليم جميع الأطفال في العالم. وهم يشيرون بقلق شديد إلى أن نحو 263 مليوناً من الفتيات والفتيان لا يذهبون إلى المدارس، ومن المثير للقلق أيضاً أن كثيرين غيرهم لا يتعلَّمون رغم التحاقهم بالمدارس. ويعني هذا أن مئات الملايين من الأطفال، بالإضافة إلى أسرهم، سيعانون للخروج من براثن الفقر والإفلات من خطر سوء الرعاية الصحية. ولأنهم ليسوا مسلَّحين بالتعليم اللازم للقوة العاملة الحديثة، فإن إمكانية مساهمتهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي يتم إهدارها.

تُظهر شواهد جديدة أن عدم الاستثمار في قطاع التعليم اليوم يمكن أن يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، وتفاقم التوترات الاجتماعية، وزيادة انعدام الأمن لجيل أو أكثر من الأجيال القادمة. وبدون زيادة الاستثمارات في قطاع التعليم زيادة كبيرة، فإن القرن الحادي والعشرين سينتهي قبل أن تُتاح الفرصة لجميع الأطفال في بلدان العالم منخفضة الدخل لإتمام مجرد التعليم الابتدائي.[1] فالاستثمار السليم في الوقت الحاضر سيحقق العديد من المكاسب في المستقبل.

وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن برامجها التعليمية الوطنية، وقد أظهرت بعض البلدان الأشد فقراً امتلاك رؤية وتصميم استثنائيين لاستثمار جزء أكبر من موازناتها الوطنية في قطاع التعليم. لكن يجب على الكثير من البلدان زيادة الاستثمار في قطاع التعليم -شأنها شأن الحكومات المانحة وبنوك التنمية والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية.

ويمثل تجديد موارد الشراكة العالمية من أجل التعليم فرصة لقطع التزام جديد ليس فقط بتعليم الأطفال في العالم النامي، بل أيضاً بتحقيق الأمن والرخاء على الصعيد العالمي.

وساعدت الشراكة العالمية، من خلال تركيزها على تدعيم أنظمة التعليم، بالفعل البلدان الشركاء على تحقيق نتائج مبهرة. وتدخل هذه الشراكة مرحلة جديدة من النمو. فبعد إعادة تدشينها كشراكة مستقلة بين العديد من الأطراف المعنية عام 2011 وبعد ثلاثة أعوام

«التعليم حق لكل فتاة ولكل إنسان. وإنني فخورة بأن أكون مناصرة للشراكة العالمية من أجل التعليم. وأعتقد أنه بمقدور جميع البلدان بذل مزيد من الجهد، وأنه يجب على البلدان الغنية الاضطلاع بدورها والوفاء بوعودها، كما يجب على البلدان النامية تجنيب مخصصات أكبر في موازناتها للتعليم. ويعرف كل طالب ماذا يعني الخضوع لاختبار. وإني آمل أن يجتاز قادة العالم الاختبار الخاص بهم وأن يعقدوا العزم على الوفاء بوعودهم في كل يوم وكل بلد وكل فصل دراسي.»

ملالا يوسف زاي
حائزة على جائزة نوبل للسلام، مشارِكة في تأسيس صندوق ملالا

من تطبيق إصلاحات تشغيلية وتمويلية كبيرة، أصبحت هذه الشراكة مستعدةً لتولي زمام القيادة في إجراء تغيير تدريجي تشتد الحاجة إليه في التمويل العالمي للتعليم من أجل إحداث تحوُّل في النتائج والفرص الدراسية لملايين الأطفال.

تحققت تحسينات رائعة في خدمات الرعاية الصحية العالمية خلال الخمسة عشر عاما الماضية -مما يثبت بشكل واضح أن المجتمع الدولي يمكنه إحداث تحوُّل كبير إذا ما اختار ذلك. وساعدت الشراكات المبتكرة، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين، في إعادة تحديد معايير التمويل العالمي لخدمات الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى إنقاذ عشرات الملايين من الأرواح.

والآن جاء الدور على التعليم.



جوليانا

11 عاما، من كوت ديفوار

«لم يلتحق والداي أبدا بالمدرسة. فأنا أول فتاة في عائلتي تلتحق بالمدرسة.
موادي المفضَّلة هي الرياضيات والعلوم والجغرافيا.
وأود أن أصبح معلِّمة.»

بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية، ساندت الشراكة العالمية من أجل التعليم كوت ديفوار لوضع خطة جديدة لقطاع التعليم. وساعدت المنحة، التي قدمتها الشراكة بقيمة 41.4 مليون دولار، في تدريب المعلمين وإنشاء المزيد من المدارس في المناطق النائية، بما في ذلك إتاحة مراحيض منفصلة للفتيات والفتيان. وبفضل المساندة التي قدمتها الشراكة العالمية إضافة إلى المساعدة من جانب المجتمع المحلي، أصبح لدى جوليانا مدرسة قريبة من منزلها مما يجعل سيرها إلى المدرسة أكثر أمنا ويوفر لها المزيد من الوقت لأداء واجباتها المدرسية ومساعدة والديها في زراعة الكاكاو. وفي سبتمبر/أيلول 2015، تم سن قانون جديد جعل الالتحاق بالمدارس إلزامياً لجميع الفتيات والفتيان. وفي العام نفسه، قامت الحكومة بزيادة موازنة التعليم بنسبة 25%.

GPE/ Carine Durand ©

نبذة عن الشراكة العالمية من أجل التعليم

«تتيح الشراكة العالمية من أجل التعليم تعليما جيدا للأطفال المهمشين، وتنسّق بين العديد من الأطراف الفاعلة في مجال التعليم، وتقدم معونة بدون تكرار مُبدِد للموارد، وتتبع القيادات المحلية.»

فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بجدول أعمال التنمية بعد عام 2015

الشراكة العالمية من أجل التعليم هي الشراكة والصندوق متعددا الأطراف الوحيدان المخصصان حصريا لخدمات التعليم في أشد بلدان العالم فقراً. وتضم هذه الشراكة بعض الشركاء من البلدان النامية، والبلدان المانحة، والهيئات متعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والمعلِّمين، والمؤسسات الخيرية، والقطاع الخاص. وتقوم الشراكة العالمية بتجميع المهارات وتضخيمها وتعبئة الموارد من جهات كثيرة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق نتائج أفضل في مجال التعليم.

تعمل الشراكة على توسيع نطاق جودة التعليم على نحو يتسم بالشمول والإنصاف من خلال مساعدة البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل على بناء أنظمة تعليمية أكثر قوة. وهذه هي أهداف الخطة الاستراتيجية الخمسية «الشراكة العالمية من أجل التعليم 2020». وتشتمل هذه الخطة على إطار شامل للنتائج يضم 37 مؤشرا يتم تصنيفها حسب نوع الجنس. وترصد هذه المؤشرات أيضا ما يتحقق من تقدُّم بالمقارنة بين البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع. ويتيح إطار النتائج، لأول مرة، إمكانية تطبيق المساءلة المتبادلة لجميع الشركاء العاملين في مجال التعليم.

مساعدة الشركاء من البلدان النامية على تحقيق نتائج أفضل

عملت الشراكة العالمية من أجل التعليم، منذ إنشائها في عام 2002، مع أكثر من 60 شريكا من البلدان النامية لتحسين خطط قطاع التعليم وتنفيذها. وبمساندة من الشراكة العالمية، قامت الحكومات بتحسين أنظمة تقييم عملية التعلُّم وتدريب المعلِّمين وبناء أنظمة لمعلومات الإدارة. كما ساعدت منح الشراكة العالمية في توفير الأساسيات التعليمية بما في ذلك إنشاء الفصول الدراسية وتوفير المواد التعليمية في المجتمعات المحلية الأشد ضعفاً.

يُوجَّه 60% من إنفاق الشراكة العالمية إلى البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة أو الصراع. ويعيش في هذه البلدان نحو ثلثي الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم، ويوجد حالياً 63% من الأطفال اللاجئين في البلدان الشريكة المنضمة لهذه الشراكة. ورغم وجود معوقات هائلة، فإن معدل إتمام المرحلة الابتدائية في البلدان الشريكة المتأثرة بأوضاع الهشاشة أو الصراع ارتفع من 58% عام 2002 إلى 68% عام 2014. ويعني ذلك أنه حتى في المجتمعات المحلية الأشد ضعفاً، ارتفع عدد الأطفال الذين يتمّون المرحلة الابتدائية بأكثر من 5 ملايين طفل.

حققت مساندة الشراكة العالمية النتائج التالية في البلدان الشريكة:

- زيادة عدد الأطفال في المرحلة الابتدائية 64 مليونا عام 2014 مقارنةً بعام 2002
- معدل إتمام المرحلة الابتدائية بلغ 73% عام 2014 مقابل 63% عام 2002
- معدل إتمام المرحلة الابتدائية بين الفتيات بلغ 71% عام 2014 مقابل 56% عام 2002
- معدل إتمام المرحلة الإعدادية بلغ 50% عام 2014 مقابل 38% عام 2002 (وارتفاعه بين الفتيات من 36% إلى 47%)

الشراكة العالمية من أجل التعليم 2020

الخطة الاستراتيجية للسنوات 2016-2020

الرؤية

ضمان تقديم تعليم جيد يتسم بالشمول والإنصاف والتشجيع على إتاحة فرص التعلُّم المستمر مدى الحياة للجميع.

الرسالة

حشد الجهود العالمية والوطنية للمساهمة في تقديم تعليم جيد ومنصف للجميع، وذلك من خلال إقامة شراكة شاملة للجميع والتركيز على إنشاء أنظمة تعليمية ذات فاعلية وكفاءة وزيادة التمويل.

الغايات

1. تحسين نتائج التعلُّم وجعلها أكثر إنصافاً
2. زيادة الإنصاف، والمساواة بين الجنسين، والاحتواء
3. إنشاء أنظمة تعليمية تتسم بالفاعلية والكفاءة

الأهداف

على مستوى كل بلد

1. تدعيم تنفيذ خطط قطاع التعليم وسياساته
2. مساندة تطبيق المساءلة المتبادلة من خلال الرصد وإجراء حوار شامل بشأن السياسات
3. ضمان تقديم مساندة الشراكة العالمية من أجل التعليم على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية

على المستوى العالمي

4. تعبئة موارد مالية أكثر وأفضل
5. بناء شراكة أقوى

تجديد موارد الشراكة العالمية من أجل التعليم

«تعليم الجيل القادم هو أفضل استثمار يمكننا القيام به لتحقيق الرخاء في المستقبل. وتُعد المساندة التي تقدمها الشراكة العالمية من أجل التعليم لملاوي بالغة الأهمية. ويساعد تركيز الشراكة على تدعيم نظام التعليم في تحسين فاعلية استثمارات حكومتي في قطاع التعليم. وترحب حكومتي بما يقدمه شركاؤنا في مجال التنمية من مساهمات في صندوق الشراكة.»

آرثر بيتر موثاريكا
رئيس ملاوي

يمثل تجديد موارد الشراكة العالمية من أجل التعليم بداية حقبة جديدة في تمويل التعليم لعكس اتجاه تراجع المعونات المقدَّمة لخدمات التعليم. ويقول الخبراء وقادة العالم إنه يلزم زيادة التمويل زيادة كبيرة للتصدي لأزمة التعليم العالمية.
وتوصي اللجنة الدولية المعنية بتمويل فرص التعليم في العالم (لجنة التعليم) بزيادة موارد الشراكة العالمية إلى ملياري دولار سنوياً عام 2020 وأربعة مليارات دولار سنوياً عام 2030. ومن شأن ذلك أن يتيح لقطاع التعليم تمويلا مشابها للتمويل الذي حقق نجاحا واسع النطاق في قطاع الرعاية الصحية. وتؤيد الشراكة العالمية تلك الرؤية.

كخطوة أولى، تسعى الشراكة العالمية من أجل التعليم إلى تجديد مواردها المالية للأعوام الثلاثة من 2018 إلى 2020 بهدف الوصول إلى ملياري دولار سنوياً بحلول عام 2020. وسيمكِّن ذلك الشراكة من تحسين نتائج التعلُّم والإنصاف لنحو 870 مليونا من الأطفال والشباب في 89 بلدا. وما تطمح الشراكة العالمية إلى تحقيقه خلال العقد التالي سيتطلب مضاعفة هذا المبلغ إلى 4 مليارات دولار سنوياً بحلول عام 2030.

سيتطلب تحقيق هذا المستوى من التمويل قيادة قوية من البلدان المانحة الرئيسية في العالم والبلدان المنضمة حديثاً للبدء في تقديم المساهمات. ورغم أنه يُتوقع أن تأتي غالبية التمويل من الحكومات المانحة التقليدية والجديدة، فإن هناك دورا واضحا للمساهمات الأخرى ومن بينها المساندة الخيرية.

بالفعل، تقوم المؤسسات الخاصة بتكثيف مشاركتها مع الشراكة العالمية وتشير إلى إمكانية زيادة الاستثمار المالي. وبالإضافة إلى التبرُّع للصندوق المجمَّع الذي يمكِّن الشراكة من أداء عملها الأساسي، توجد الآن فرص جديدة لاستهداف أولويات مواضيعية وجغرافية وكذلك إجراء استثمارات في مجال المعرفة والابتكار.

بحلول عام 2020، نتوقع اجتماع المانحين كافة -من القطاعين العام والخاص، والمانحين التقليديين والجدد- مجدداً والالتزام بتقديم المزيد من المساندة لجني المنافع التي تحققها مواصلة الاستثمار في التمويل العالمي لخدمات التعليم.

«لدينا الفرصة لخلق جيل متعلِّم. ولا يمكننا استثناء أي طفل، ويُعد النجاح في تجديد موارد الشراكة العالمية من أجل التعليم جزءا بالغ الأهمية في زيادة تمويل التعليم الذي تشتد الحاجة إليه بدرجة كبيرة.»

جوردون براون
المبعوث الخاص للأمم المتحدة لشؤون التعليم العالمي ورئيس الوزراء الأسبق للمملكة المتحدة

في ظل استثمارات المانحين الجديدة في الفترة من 2018 إلى 2020، ستقوم الشراكة العالمية من أجل التعليم بما يلي:

- مساندة 89 بلدا ناميا لدفع **تحسين جودة التعليم** وإتاحة سبل الحصول عليه لنحو **870 مليونا من الأطفال والشباب**؛
- تقديم منح تنفيذ الخطط التعليمية لنحو 67 بلدا ناميا بما **يغطي 64% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس**؛
- مساندة 30 بلدا ناميا لإعداد **خطط تعليمية جديدة بما يغطي 40% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس**؛
- إعداد **مبررات الاستثمار في قطاع التعليم لجذب المزيد من التمويل** ومواءمته مع الخطط التعليمية، بداية في 10 بلدان وتوسيع النطاق بعد ذلك ليشمل جميع البلدان التسعة والثمانين؛
- تحفيز **تعبئة المزيد من الموارد المحلية** بالبناء على ما تحقق حتى الآن من نجاح؛
- التحفيز على **تحسين الجودة** من خلال **مساندة تقييم عملية التعلُّم**؛
- التحفيز على **تحسين البيانات** من خلال **تدعيم أنظمة إدارة التعليم**.

ستؤدي مساندة الشراكة العالمية للشركاء من البلدان النامية إلى تحقيق المكاسب التالية:

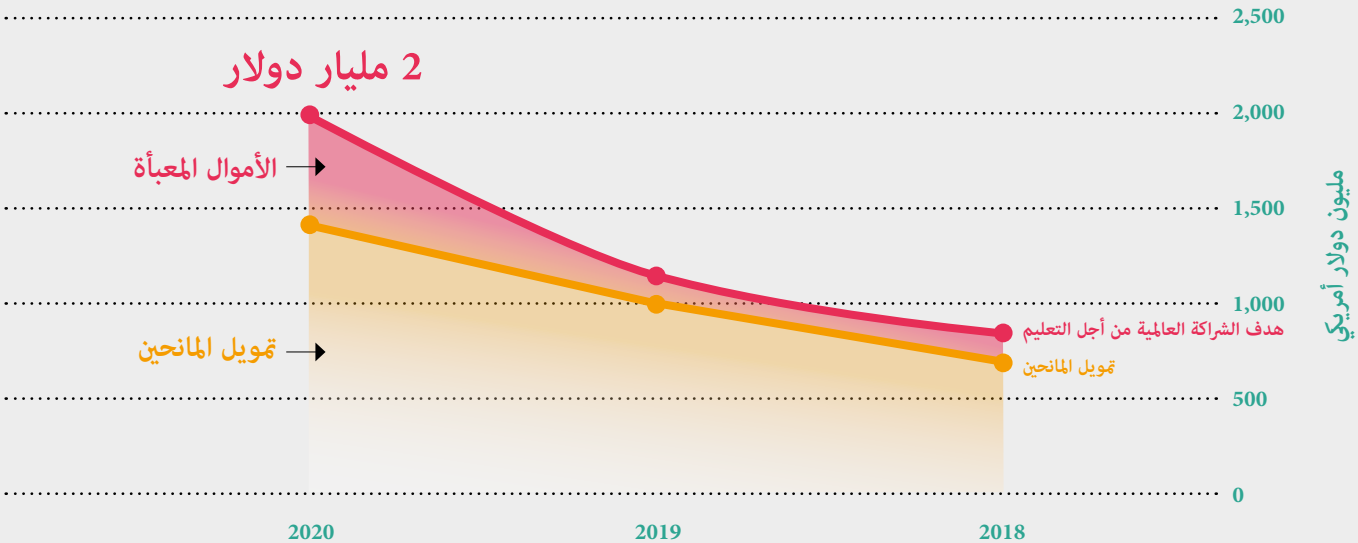
- إتمام **19 مليون طفل آخرين المرحلة الابتدائية** من بينهم 9.4 مليون فتاة وأكثر من 10.8 مليون طفل في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة أو الصراع
- إتمام **6.6 مليون طفل آخرين المرحلة الإعدادية** من بينهم 3.9 مليون فتاة و3.9 مليون طفل في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع
- تدريب 1.7 مليون معلِّم[2]
- إنشاء 23800 فصل دراسي[2]
- توزيع 204 ملايين كتاب مدرسي[2]

سيتطلب تحقيق هذه النتائج أن يقوم جميع الشركاء بزيادة تمويلهم مع:

- تقديم الحكومات المانحة 3.1 مليار دولار خلال الفترة 2018-2020
- تخصيص حكومات البلدان النامية 20% من الإنفاق الحكومي للتعليم
- زيادة المؤسسات الخيرية والمانحين من القطاع الخاص مساهماتهم الموجَّهة

من شأن هذه الاستثمارات أن تؤدي إلى عمل الشراكة العالمية من أجل التعليم على النطاق الموصى به وهو **2 مليارا دولار سنوياً بحلول عام 2020** والبدء في زيادة التمويل العالمي للتعليم. وسيبعث ذلك آمالا جديدة في تزويد الجيل القادم من الفتيات والفتيان بالمهارات اللازمة للمساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

هدف تجديد الموارد للسنوات 2018-2020



	2018	2019	2020	الإجمالي في ثلاث سنوات بالدولار الأمريكي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
تمويل المانحين الشراكة العالمية من أجل التعليم (بما في ذلك المساهمة في صندوق التعبئة)	700 مليون (50 مليون)	مليار (50 مليون)	1.4 مليار (200 مليون)	3.1 مليار (300 مليون)
الأموال الإضافية المعبأة	150 مليون	150 مليون	600 مليون	900 مليون
هدف الشراكة العالمية من أجل التعليم	850 مليون	1.15 مليار	2 مليار	4 مليارات

التصدي لتحدي التمويل العالمي للتعليم

تتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية تمويل برامجها التعليمية العامة، وعالمياً فإن الغالبية العظمى من الأموال تُقدَّم من الموارد المحلية. وتشير التقديرات إلى أن 97% من التمويل العالمي الإضافي للتعليم الذي سيكون مطلوباً بحلول عام 2030 سيتم الحصول عليه من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، وهو ما سينتج بدرجة كبيرة عن النمو الاقتصادي والعمل على ضمان أن تخصص الحكومات نسبة ملائمة من إجمالي الإنفاق للتعليم.3 لكن البلدان الأشد فقرا وتلك التي تواجه أزمات إنسانية ستظل بحاجة إلى مساندة خارجية كي لا يزداد تخلُّفها عن اللحاق بالركب. إن تركيز الشراكة العالمية من أجل التعليم على تدعيم وتمويل خطط قطاع التعليم يضع أساساً للاستناد إليه ويكمِّل آليات التمويل العالمية الجديدة الأخرى. ويهدف صندوق «التعليم لا يمكن تأجيله»، الذي تُعد الشراكة العالمية شريكاً رئيسياً في إنشائه، إلى إنهاء إهمال التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية الذي طال أمده وضمان حصول الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات على تعليم جيد بشكل آمن ومجاني. وتقوم اللجنة المعنية بالتعليم بإنشاء برنامج جديد للتمويل الدولي للتعليم والذي يسعى إلى زيادة التمويل من بنوك التنمية متعددة الأطراف.



روهيناتو

14 عاما، من غانا

تعيش روهيناتو عبد الرحمن في غرب مامبروسي، وهي إحدى أفقر المناطق في شمال غانا. هي الأولى على فصلها في مادة العلوم وترغب في أن تصبح ممرضة.

«في العامين الماضيين، كان يموت عدد كبير من السكان في هذه القرية بسبب الإصابة بالكوليرا والأمراض الأخرى. وإذا كنتِ تريدين أن تصبحي ممرضة، فيجب عليكِ دراسة العلوم.»

ترغب روهيناتو في الالتحاق بالجامعة وتقول،

«عندما أنتهي من الدراسة في الجامعة سأعود إلى هذه القرية وأقدم لها المساعدة»

حصلت غانا على مساندة من الشراكة العالمية من أجل التعليم بقيمة 95 مليون دولار على مدى العشر سنوات الماضية، وقد ساعد ذلك في تحسين السياسات والتخطيط وتدعيم الإشراف على المدارس وتدريب المعلمين. واستهدفت المنحة الأخيرة 75 من المناطق الأشد حرماناً، مما يساعد في إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب أثناء الخدمة وتقديم منح صغيرة للمدارس لتقوم بتحديث منشآتها وموادها التعليمية. وبالتالي، أصبح لدى روهيناتو وملايين غيرها من الفتيات والفتيان في غانا فرصة أفضل للعثور على فرص عمل منتجة.

GPE/ Stephan Bachenheimer ©

الاستثمار في التعليم...



هو أساس تحقيق الرخاء الاقتصادي

- إذا تخرَّج جميع الطلاب في البلدان منخفضة الدخل من المدارس وهم يمتلكون مهارات القراءة الأساسية، سيتسنى انتشال 171 مليون شخص من براثن الفقر -ما يعادل هبوط معدل الفقر العالمي بنسبة 12%.[4]
- إذا أتمَّ كل طفل في البلدان منخفضة الدخل المرحلة الثانوية بحلول عام 2030، فإن نصيب الفرد من الدخل سيزيد بنسبة 75% بحلول عام 2050 وسيتم تعجيل القضاء على الفقر بواقع 10 سنوات.[5]
- يزيد دخل الفرد بنحو 10% لكل سنة إضافية من التعليم: تكون معدلات العائد الأعلى في مناطق أشد فقراً مثل أفريقيا جنوب الصحراء، مما يعكس ندرة العمالة الماهرة.[6]
- يزيد عائد كل دولار يتم استثماره في التعليم بواقع 5 دولارات في إجمالي الدخل الإضافي بالبلدان منخفضة الدخل وبواقع 2.50 دولار في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل.[7]



تحسين الاستقرار والسلام والأمن

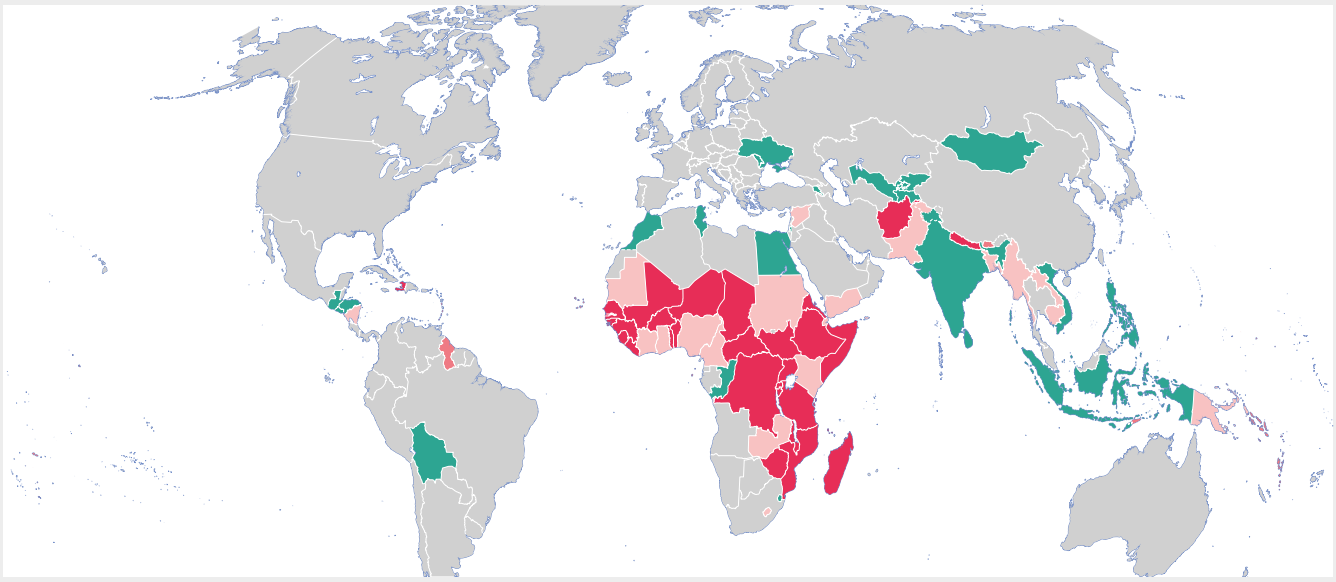
- ارتفاع مستويات التعليم في أحد البلدان يمكن أن يحد من مخاطر الصراع بدرجة كبيرة، لكن تحقيق الإنصاف يُعد من الأمور المهمة-عدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم يمكن أن يضاعف إمكانية نشوب صراعات.[8]
- تشير التقديرات إلى أن زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية من 30% إلى 81% تؤدي إلى الحد من احتمال نشوب حرب أهلية بواقع الثلثين تقريباً إذا كان هناك تكافؤ في توزيع فرص التعليم بين السكان.[9]
- تخفض كل سنة دراسية احتمال انخراط الشباب في صراع عنيف بنسبة 20%.[10]
- يمكن أن يزيد احتمال تجنيد الشباب غير المتعلِّمين من جانب الجماعات المتمردة بواقع تسعة أمثال.[11]
- عدم إتاحة الفرصة لتعليم الأطفال المشردين واللاجئين يمكن أن يطيل أمد دورات الهجرة؛ وكان ذلك أحد العوامل المحفِّزة لسعى الأسر السورية إلى اللجوء في أوروبا عام 2015.[12]



تحسين نتائج الرعاية الصحية

- الشباب والبالغون المتعلِّمون هم على الأرجح أصحاء، ويتخذون خيارات أكثر صحة وسلامة لأسرهم، ويسعون للحصول على الرعاية الصحية عند الحاجة.
- يزيد كثيراً احتمال قيام الأم المتعلِّمة بتطعيم أطفالها وضمان نوم أفراد أسرتها تحت الناموسية.
- يزيد احتمال إصابة الفتيات المتسربات من التعليم بالإيدز بواقع ثلاثة أمثال مقارنةً بالفتيات المنتظمات في الدراسة.[13]
- أظهرت دراسة حديثة أن كل سنة إضافية في المرحلة الثانوية تخفض احتمالات إصابة الأفراد لاحقاً بالإيدز.[14]

البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من الشراكة العالمية من أجل التعليم تضم قرابة 870 مليونا من الأطفال والشباب و78% من الأطفال المتسربين من التعليم في العالم



صندوق التعبئة

الدعوة والمساءلة الاجتماعية

تبادل المعارف والابتكارات

منح تطوير خطط قطاع التعليم

منح تنفيذ برنامج قطاع التعليم

البلدان المنخفضة الدخل (30)

أفغانستان
بنن
بوركينا فاصو
بوروندي
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
جزر القمر
جمهورية الكونغو الديمقراطية
إريتريا
إثيوبيا
جامبيا
غينيا
غينيا-بيساو
هايتي
ليبريا
مدغشقر
ملاوي
مالي
موزامبيق
نيبال
النيجر
رواندا
السنغال
سيراليون
الصومال
جنوب السودان
تنزانيا
توجو
أوغندا
زمبابوي

الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية (18)

بوتان
كابو فيردي
دومينيكا
ولايات ميكرونيزيا الموحدة
جرينادا
جيانا
كيريباتي
ملديف
جزر مارشال
ساموا
سان تومي وبرنسيبي
جزر سليمان
سانت لوسيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
تيمور الشرقية
تونغا
توفالو
فانواتو

البلدان الضعيفة الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (19)

بنجلاديش
كمبوديا
الكاميرون
كوت ديفوار
جيبوتي
غانا
كينيا
لاوس
ليسوتو
موريتانيا
ميانمار
نيكاراجوا
نيجيريا
باكستان
بابوا غينيا الجديدة
السودان
سوريا
اليمن
زامبيا

البلدان الأخرى الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (22)

أرمينيا
بوليفيا
جمهورية الكونغو
مصر
السلفادور
جواتيمالا
هندوراس
الهند
إندونيسيا
جمهورية قيرغيز
مولدوفا
منغوليا
المغرب
الفلبين
سري لانكا
سوازيلند
طاجيكستان
تونس
أوكرانيا
أوزبكستان
فييتنام

إطار الموارد المالية والتمويلية الجديد للشراكة العالمية من أجل التعليم

«سنقوم بزيادة الاستثمارات والتعاون الدولي للسماح لجميع الأطفال بالحصول على تعليم مجاني يتسم بالإنصاف والشمول والجودة في مرحلة الطفولة المبكرة لإتمام المرحلتين الابتدائية والثانوية، بطرق من بينها توسيع نطاق المبادرات وتدعيمها مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم.»

أجندة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتمويل من أجل التنمية، يوليو/تموز 2015

اعتمدت الشراكة العالمية من أجل التعليم إطارا جديدا للموارد التمويلية والتمويل في مارس/آذار 2017. ويشتمل هذا الإطار على صندوق للتعبئة كجزء من نهج جديد قابل للتوسُّع لتعبئة قدر أكبر كثيراً وأكثر تنوعاً من التمويل. ويستثمر الإطار في سلع النفع العام العالمية المهمة مثل أدوات الابتكار وتبادل المعارف التي لم تكن تتم مساندتها في قطاع التعليم في السابق. كما يشجع الإطار الالتزام السياسي بالتعليم من خلال صندوق جديد مخصص للدعوة والمساءلة الاجتماعية.

يتيح الإطار فرصا لإقامة شراكات جديدة تجلب للتعليم موارد لم يسبق استغلالها من مصادر عامة وخاصة. ويستفيد الإطار من قوة الشراكة العالمية في تجميع التمويل في صورة منح للبلدان الأشد احتياجا من خلال توسيع نطاق الأهلية للبلدان وتقديم صندوق جديد لتحفيز الحكومات على تعبئة تمويل إنمائي إضافي لمساندة خططها الخاصة بالقطاع. كما سيقوم نهج منقَّح لدواعي الاستثمار في قطاع التعليم على مستوى كل بلد باجتذاب موارد جديدة ومواءمتها بشكل أفضل مع الأولويات المحددة في الخطط التعليمية الوطنية.

ويوجّه الإطار الجديد للموارد التمويلية والتمويل أموال الشراكة العالمية بصورة أفضل إلى البلدان والمجتمعات المحلية الأشد احتياجا. وهناك 89 بلدا من البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل مؤهلة الآن للحصول على منح لتحليل وتدعيم خططها الخاصة بقطاع التعليم. كما يمكن لسبعة وستين بلدا طلب الحصول على منح كبيرة للمساعدة في تنفيذ خططها التعليمية. وتتحدد المخصصات حسب الاحتياجات وبناءً على معدلات إتمام المرحلتين الابتدائية والثانوية والوضع الاقتصادي (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، مع إجراء ترجيح إضافي للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع.[15] ويمكن لجميع البلدان التسعة والثمانين الاستفادة من صندوق التعبئة الجديد

إطار الموارد المالية والتمويلية للشراكة العالمية من أجل التعليم

بالإضافة إلى المنح الأساسية لصندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم التي تُقدَّم لمساندة إجراء التحليلات وإعداد الخطط وتنفيذها بقطاع التعليم، يشتمل إطار الموارد المالية والتمويل على ثلاث ميزات جديدة:

صندوق التعبئة

صندوق تمويل مخصص لتحفيز البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل على تعبئة تمويل إضافي من مصادر أخرى مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، والمستثمرين من القطاع الخاص. وستقدم الشراكة العالمية أموالا إضافية للمنح حين تبدي الحكومات رغبتها في الحصول على موارد إضافية وتمويل مشترك من مصادر خارجية بواقع 3 دولارات على الأقل لكل دولار من أموال منح الشراكة. وبهذه الطريقة، يجتذب صندوق التعبئة تمويلا إضافيا لمساندة خطط قطاع التعليم عالية الجودة. وتعمل الشراكة العالمية بشكل وثيق مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية، ويُتوقع انضمام عدد آخر من بنوك التنمية الإقليمية. ويوفر صندوق التعبئة أيضا آلية لتوجيه التمويل من برنامج التمويل الدولي للتعليم المقترح والتابع للجنة المعنية بالتعليم من أجل مساندة الخطط الحكومية لقطاع التعليم.

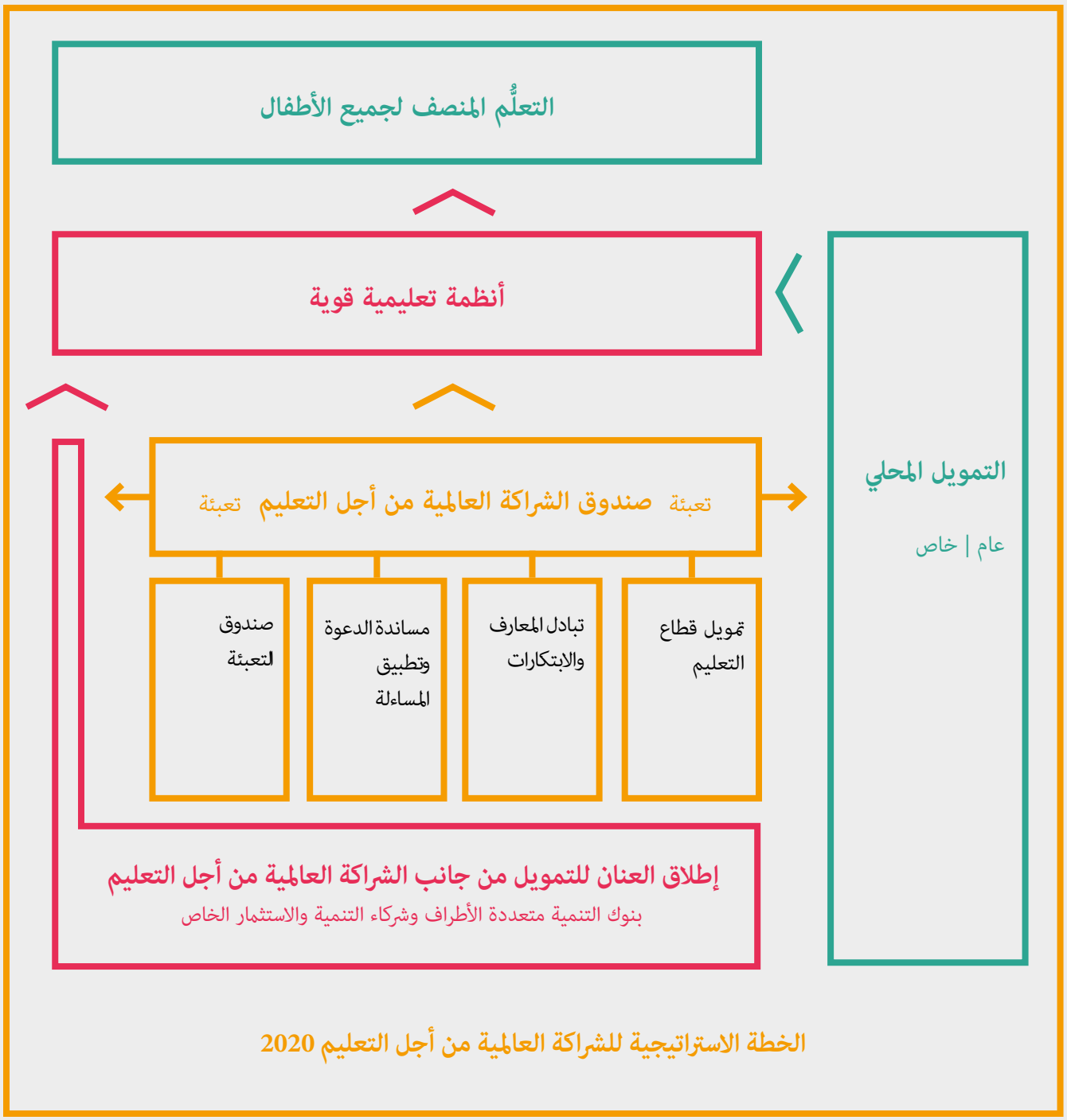
تبادل المعارف والابتكارات

يتوقف التقدُّم في مجال التعليم على قدرة الحكومات في البلدان النامية على إعداد حلول أفضل بشأن السياسات، وتحسين استخدامها للبيانات والتحليلات، والاستفادة من خبرات البلدان الأخرى. ومن خلال تخصيص أموال لتبادل المعارف والابتكارات، تستخلص الشراكة العالمية الخبرات من مختلف شركائها وتتبادلها بغرض توسيع نطاق النُهج المبتكرة وتمويلها، لاسيما في مجال الإنصاف والتعلُّم. وركزت الاستثمارات المبكرة على تدعيم أنظمة تقييم عملية التعلُّم، وإدماج زيادة فاعلية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن خطط وسياسات قطاع التعليم، وضمان مراعاة خطط هذا القطاع للمساواة بين الجنسين. وتُحدد مخصصات التمويل تبعاً للاحتياجات التي يحددها الشركاء من البلدان النامية، وتساند الأنشطة العالمية وعبر الوطنية بشكل رئيسي.

الدعوة والمساءلة الاجتماعية

إن تحقيق نتائج طويلة الأجل ومستدامة في تعليم الأطفال يتطلب بناء التزام من القادة السياسيين بإعطاء الأولوية للتعليم واستثمار المزيد من الموارد فيه. علماً بأن مشاركة المجتمع المدني بصورة أكثر نشاطا، بما في ذلك مراكز البحوث والمنظمات البحثية والمنظمات غير الحكومية، تُعد بالغة الأهمية لبناء الإرادة السياسية اللازمة لاعتماد سياسات جيدة وممارسات سليمة ونُهج شاملة. ويساند هذا الصندوق برنامجين يكمِّل كلاهما الآخر -أحدهما يركز على المساءلة الاجتماعية على مستوى كل بلد والآخر يعزز التوعية والدعوة على المستويين العالمي وعبر الوطني بشأن قضايا من قبيل فاعلية المعونات والتمويل وتضافر الجهود الإنمائية بين مختلف القطاعات.

إطار الموارد المالية والتمويلية للشراكة العالمية من أجل التعليم





تقضي فستين نييرازوبا، وهي معلِّمة رياض أطفال في مدرسة جان دي لا منيس بريف رواندا، وقتا مع تلاميذها كمجموعة وبشكل فردي.

تقول فستين «التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة مهم لأنه يساعد الأطفال على تنمية عقولهم ومواهبهم. فهم يتعلَّمون كيفية تكوين أشياء مختلفة واللعب بها. ويتم إعدادهم لدخول المرحلة الابتدائية».

تشجع الشراكة العالمية من أجل التعليم البلدان المختلفة على التركيز على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لضمان تنمية مهارات الأطفال دون الخامسة وفقاً لأعمارهم، وزيادة معدلات الالتحاق برياض الأطفال.

© الشراكة العالمية من أجل التعليم/ألكسندرا هوم

الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة

«يتحمل القطاع الخاص في أفريقيا المسؤولية عن مساندة التحوُّل في نظام التعليم من أجل الأجيال الحالية والقادمة. وتساند إيكوبنك ومؤسستها الخيرية استثمارات الشراكة العالمية من أجل التعليم الرامية إلى إحداث تحوُّل في التعليم باعتباره أحد العوامل التي تمكِّن من تحقيق الرخاء والاحتواء الاقتصادي.»

آدي أييمي
الرئيس التنفيذي لمجموعة إيكوبنك ترانس ناشونال

لكي يصبح الأطفال مواطنين مشاركين ومنتجين، فإنهم يحتاجون إلى تعليم جيد وفرص عمل. ويحتاج القطاع الخاص، باعتباره محرك النمو الاقتصادي، إلى قوة عاملة ماهرة ويتطلب ذلك وجود أنظمة تعليمية تتسم بالقوة والاستجابة. وفي الكثير من البلدان، يتزايد عدم التوافق بين المهارات التي يتم اكتسابها من خلال نظام التعليم الرسمي والمهارات اللازمة لخلق مواطنين فاعلين وكذلك المهارات التي تحتاج إليها القوة العاملة في المستقبل. ولا شك أن تصويب هذا المسار، وضمان ارتكازه على مهارات التعليم الثانوي الأساسية، يُعد مصلحة مشتركة لكل من القطاع الخاص والحكومات والمواطنين، لاسيما في البلدان النامية سريعة النمو.

وقد أثبتت المؤسسات الخاصة أن لها دورا بالغ الأهمية في التنمية الدولية بتنفيذ استثمارات حفزت الابتكار في مجالات تخشى فيها الجهات المانحة الحكومية من خطر الفشل. وتنجذب المؤسسات الخيرية بشكل متزايد للانضمام إلى الشراكة العالمية من أجل التعليم لأنها تبني منبراً لمساندة سلع النفع العام العالمية في مجال التعليم. وفي عام 2016، أسهمت سبع مؤسسات في الشراكة بالاستثمار في بناء المعارف بشأن الإجراءات الناجحة في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقييمات عملية التعلُّم، وتعزيز المساواة بين الجنسين. ويعرب المزيد من هذه المؤسسات عن اهتمامها بآلية تبادل المعارف والابتكارات الخاصة بالشراكة.

كما تتزايد مشاركة مجتمع الأعمال والمؤسسات في مجلس إدارة الشراكة حيث يشاركان بنشاط منذ إنشاء مقعد لهما داخل مجلس الإدارة في عام 2011، مما يضيف صوتا مهما ومهارات إلى الشراكة.



غانا

تدعيم النظام يحدث الأثر المطلوب لجميع أطفال المدارس

تقدم الشراكة العالمية من أجل التعليم المساندة لتدعيم العناصر الأساسية التي تضمن أداء الأنظمة التعليمية في بلد ما لوظائفها بشكل قوي ومرن. وبعد التركيز على زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس خلال العقدين الماضيين، استطاعت غانا زيادة معدل الالتحاق بالمدارس وجودة التعليم بشكل هائل من خلال استثمارها الصبور والمستمر في تدعيم نظام التعليم. وحصلت غانا على ثلاث منح من الشراكة العالمية بقيمة إجمالية 95.4 مليون دولار على مدى العقد الماضي. ولعبت هذه المساندة دورا حيويا في إعداد وتنفيذ خطة البلاد التعليمية للسنوات 2010-2020. وحسّنت غانا تخطيط خدمات التعليم الأساسي ورصدها وتقديمها في 75 منطقة محرومة. واستخدمت غانا مساندة الشراكة لتدريب أكثر من 58 ألف معلِّم وشراء مواد التدريس والتعلُّم الأساسية لمدارسها الأشد حرمانا. كما حسّنت نظم الإشراف والمساءلة في المدارس مما أدى إلى زيادة معدلات حضور الطلاب والمعلِّمين، وارتفاع معدلات الالتحاق، وزيادة معدلات الانتقال من المراحل الابتدائية إلى الإعدادية. ويتجاوز تأثير مساندة الشراكة العالمية لغانا نطاق التمويل حيث تلعب الشراكة دورا أساسيا في وضع الخطط القطاعية طويلة الأجل، وتحليل قطاع التعليم، وتطوير السياسات وتنسيقها بين جميع الشركاء.

© GPE/ Stephan Bachenheimer



اليمن

الحرب الأهلية تزيد من ضرورة مواصلة تعليم الأطفال

منذ عام 2015، يتعرَّض اليمن للدمار بسبب اندلاع حرب أهلية أدت إلى تشريد 2.2 مليون شخص ووفاة ما يقرب من 4 مدني، من بينهم أكثر من 1300 طفل. وتشير تقديرات اليونيسف إلى أن نحو 70% من اليمنيين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية ويعاني أكثر من 460 ألف 16 طفل من سوء التغذية الحاد. وقبل نشوب الحرب، كان اليمن قطع خطوات نحو توسيع نطاق سبل الحصول على التعليم الأساسي وتحسين المساواة بين الجنسين. لكن منذ اندلاع الصراع، اتسعت أوجه التفاوت فيما بين الجنسين، وتراجعت معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، وتم إغلاق 3600 مدرسة، وتسرَّب من التعليم نصف عدد الأطفال ممن هم في سن الالتحاق بالمدارس (3.4 مليون). واستجابةً لذلك، ساندت الشراكة العالمية الجهود التحضيرية في اليمن لإعداد مناهج جديدة لمادتي العلوم والرياضيات، وشراء 35 ألف حقيبة مدرسية لتوزيعها في المناطق التي تكون فيها معدلات تسرُّب الفتيات من التعليم هي الأعلى، وتدريب قرابة 600 خبير في التربية والتعليم وأخصائي اجتماعي، ووضع استراتيجية لتعيين معلِّمات لتشجيع الفتيات على الذهاب إلى المدرسة، وتوفير الأثاث والمستلزمات المدرسية الأساسية لنحو 37380 طفلا.

© USAID/ Clinton Doggett

الحاجة الملحة إلى الاستثمار في التعليم

«أومن إيمانا قويا بأنه يجب إتاحة الفرصة لجميع الأطفال في كل مكان للحصول على تعليم جيد. ولذلك، فإني فخورة بشراكة مؤسسة كلارا ليونيل مع المؤسسات الرائدة المدافعة عن التعليم مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم والمواطنة العالمية. وأعلم أنه بالعمل معاً يمكننا تعظيم جهودنا وضمان حصول ملايين الأطفال في العالم على التعليم.»

ريحانة، سفيرة عالمية للشراكة العالمية من أجل التعليم

هناك 263 مليونا من الأطفال والشباب غير ملتحقين بالتعليم في الوقت الراهن، وهناك أيضا قرابة 130 مليون طفل آخرين ملتحقون بالمرحلة الابتدائية لكنهم لا يتعلمون. والأطفال في البلدان المنخفضة الدخل هم الأشد تعرُّضا للخطر حيث لا يتمّ المرحلة الابتدائية سوى طفلين من بين كل ثلاثة أطفال.

يواجه العالم أزمة في التعليم. وإذا لم يحدث تحرك عاجل، فإن أكثر من نصف جيل الشباب القادم 825- مليونا من حوالي 1.6 مليار شاب وشابة في عام -2030 لن يكونوا على الطريق الصحيح لاكتساب مهارات التعليم الثانوي الأساسية. وسيُحرمون من الفرص الاقتصادية بسبب نقص التعليم. ومرة أخرى، سيعاني الفتيان والفتيات في البلدان المنخفضة الدخل أشد المعاناة، حيث لن يحصل سوى شخص واحد تقريبا من بين كل عشرة فتيان وفتيات على مهارات التعليم الثانوي على الأرجح. وبعبارة أخرى، فإن 90% من الشباب في بعض المجتمعات المحلية الأشد ضعفاً في العالم سيواجهون آفاقا محدودة للغاية لكسب الرزق في المستقبل.

يحقق الاستثمار في قطاع التعليم مكاسب غير عادية شريطة أن يكون الاستثمار طويل الأجل. وفي حين تتيح الناموسية الجديدة أو جرعة التحصين حماية فورية، فإن التعليم يستمر من الطفولة حتى الشباب. ولا يمكن للمرء حساب تكلفة الوحدة أو حساب العائد بالسرعة أو بالطريقة ذاتها. ومع ذلك، يحقق الاستثمار الصحيح في التعليم عائدا مرتفعا وتتجاوز منافعه نطاق الفرد بكثير. وهناك شواهد تجريبية كثيرة تُظهر أن تحسين نتائج التعليم، لاسيما للفتيات والنساء، يحد من الفقر ويعزز الرخاء الاقتصادي، ويحسِّن فرص إحلال السلام والأمن، ويدعم الصحة العامة والأمن الغذائي، ويؤدي إلى تحسين الحفاظ على البيئة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

زيادة التمويل المحلي

منذ الانضمام إلى الشراكة العالمية من أجل التعليم في عام 2012، قامت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بزيادة تمويلها لقطاع التعليم بشكل كبير، حيث زادت النسبة المخصصة للتعليم في الموازنة الوطنية من 9% عام 2010 إلى نحو 16.8% عام 2013 و17.8% عام 2014. 17 وساندت الشراكة العالمية جمهورية الكونغو في إعداد أول خطة انتقالية لقطاع التعليم تغطي الفترة 2012-2014. واستخدمت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي والمهني هذه الخطة للتفاوض على زيادة مخصصات التعليم مع وزارة الموازنة ووزارة المالية. وفي عام 2015 ومع الحصول على منحة من الشراكة العالمية لإعداد خطة قطاع التعليم، وعلى مساندةٍ من البنك الدولي واليونسكو واليونيسف، قامت البلاد بإعداد أول خطة تعليمية لها على مستوى القطاع للفترة 2016-2025 والتي شملت جميع الوزارات الثلاث المسؤولة عن التعليم. وبموجب التوقعات المالية لهذه الخطة، التزمت وزارة الموازنة ووزارة المالية باستمرار زيادة مخصصات التعليم في الموازنة لكي تصل إلى 20% بحلول عام 2018، مما يعطي آمالا جديدة للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والبالغ عددهم 5.3 مليون. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الحكومة بضمان تخصيص 10% على الأقل من الموارد المحلية لتعليم الفئات المحرومة والمهمشة مثل الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال السكان الأصليين، والأطفال الذين يعيشون في المناطق النائية.



GPE/Federico Scoppa ©

كمبوديا

الاستثمار في الطفولة المبكرة لتحسين نتائج التعليم المدرسي

إن تقديم رعاية وتعليم جيدين في مرحلة الطفولة المبكرة هو أحد أهم الاستثمارات وأكثرها فاعلية من حيث التكلفة والذي يمكن لبلد ما القيام به لتحقيق نتائج أفضل للتعلُّم في المدارس. وحققت كمبوديا تقدُّما ملحوظا في خفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، حيث بلغ صافي معدل الالتحاق 98% في العام الدراسي 2016/2015. وتهدف كمبوديا إلى تحسين عوائد استثمارها في المدارس من خلال إنشاء برامج لرياض الأطفال. وقد خصصت البلاد أكثر من 60% من المنحة المقدَّمة لها من الشراكة العالمية من أجل التعليم بقيمة حوالي 38 مليون دولار لتوسيع نطاق سبل رعاية وتنمية الطفولة المبكرة. وتبني وزارة التعليم والشباب والرياضة 100 دار رسمية لرياض الأطفال واستحداث 1000 برنامج مجتمعي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة و500 برنامج للتعليم المنزلي للآباء. والهدف من ذلك هو أن يلتحق برياض الأطفال أكثر من نصف الأطفال في الفئة العمرية 3-5 سنوات بحلول عام 2017.



GPE/ Livia Barton ©

«للقضاء على وباء الإيدز، نحتاج إلى تمكين النساء والفتيات من خلال التعليم. هل تعلم أنه في بتسوانا تقلل كل سنة إضافية من التعليم الثانوي خطر الإصابة بالإيدز بنسبة 11.6% بين الفتيات؟ تُظهر الشراكة العالمية من أجل التعليم أن التعليم استثمار ذكي.»

ميشيل سيديبي
المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز

الاستثمار في تعليم الفتيات

تعمل الشراكة العالمية من أجل التعليم على مساعدة البلدان الشركاء على معالجة التفاوتات بين الجنسين في برامجها التعليمية لأن جميع الفتيات وجميع الفتيان يجب أن يستفيدوا من التعليم. وفي الفترة من 2002 إلى 2014، انخفض عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس في البلدان الشريكة المنضمة لهذه الشراكة بواقع 9.3 مليون. إلا أنه يلزم فعل المزيد لأن احتمال التحاق الفتيات بالمدارس أو بقائهن فيها مازالت أقل مقارنةً بالفتيان. وهناك سبب آخر للاستثمار في تعليم الفتيات والنساء وهو أن عوائده تكون أوسع نطاقا مقارنة بالفتيان. فالفتيات المتعلمات يتأخرن عادةً في الزواج ويخترن إنجاب عدد أقل من الأطفال. كما تقل معدلات وفيات الأمهات والأطفال بدرجة كبيرة عندما تستمر الفتيات في الدراسة والتعلُّم. ونحن نعرف أن الطفل الذي تنجبه أم تستطيع القراءة تكون لديه فرصة أكبر بنسبة 50% في تجاوز سن الخامسة، وأن نصف الانخفاض في معدل وفيات الأطفال منذ عام 1970 [9] ونحو ثلث الانخفاض في معدل وفيات البالغين[3] يمكن أن يُعزى إلى المكاسب في تعليم الفتيات. وبالتالي، يؤدي تعليم الفتيات إلى إنقاذ الأرواح وإتاحة فرص اقتصادية أفضل للفتيات وأسرهن وللاقتصاد كذلك.

اللجنة المعنية بالتعليم: يجب زيادة المعونات الخاصة بالتعليم وتقديمها بشكل أكثر فاعلية

في عام 2016، قدمت اللجنة المعنية بالتعليم مبررات قوية لزيادة الاستثمار في قطاع التعليم. وعقدت الشخصيات البارزة، من بينهم حائزون على جوائز نوبل ورؤساء سابقون للحكومات وشخصيات لامعة في مجالات الاقتصاد والتعليم وأنشطة الأعمال والتنمية والصحة والأمن، اجتماعا لاستعراض حالة التعليم عالمياً ورسم طريق للمضي قدما. ويقدم تقريرهم مبررات مقنعة لزيادة الاستثمار في قطاع التعليم. ويوضح التقرير وجود اتفاق تمويلي مترسِّخ في التزام الحكومات الوطنية بتطبيق إصلاحات لنظام التعليم وزيادة الإنفاق الوطني على التعليم مدعوماً بمساندة دولية أكبر وأفضل.

وبتحليل تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل التعليم، توصلت اللجنة المعنية بالتعليم إلى أنه لا يلزم فقط زيادة المعونات بل تحسين توجيهها أيضاً، لاسيما من خلال تدعيم الأنظمة التعليمية. وأوصت اللجنة بإجراء ثلاثة تحولات: ضرورة إنفاق نسبة أكبر من التمويل في البلدان الأشد فقرا أولاً، وثانياً في السنوات المبكرة من التعليم، وثالثاً من خلال القنوات متعددة الأطراف.

وتحصل البلدان منخفضة الدخل على أقل من ربع المعونات المقدَّمة للتعليم. وتقترح اللجنة أن تحصل هذه البلدان على ثلثي الأموال الخارجية بحلول عام 2030. كما دعت إلى ضرورة توجيه هذه الأموال إلى السنوات المبكرة من التعليم لضمان تمكُّن كل طفل من الحصول على تعليم جيد بتقديمه له مجاناً من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية. وأفادت اللجنة أنه «لزيادة الكفاءة والفاعلية، يجب توجيه نسبة أكبر بكثير من المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، ومن بينها الشراكة العالمية من أجل التعليم.» وأضافت اللجنة أنه «بدلاً من تمويل عدد كبير من المشاريع الصغيرة كما هو شائع في المساعدات الدولية، تُعد المساندة متعددة الأطراف عنصراً رئيسياً في تمويل تدعيم الأنظمة، وهو ما حددته اللجنة بأنه إحدى الأولويات بالغة الأهمية.»



شاكونتالا بادي عمرها 13 عاما وتدرس في الفصل 5ب بمدرسة أدارشا سولا يوباك الثانوية العليا في بينزيباتي بنيبال. وهي الطالبة الكفيفة الوحيدة في فصلها.

يُعد التعليم إحدى أنجع الطرق لكسر دائرة التمييز والفقر التي يعاني منها الأطفال المعاقون غالباً. وتشجع الشراكة العالمية من أجل التعليم إدماج احتواء ذوي الإعاقة في جميع السياسات والخطط.

© الشراكة العالمية من أجل التعليم/نايان تارا جورونج كاكشاباتي

الاستثمار في الشراكة العالمية من أجل التعليم

«بفضل مساندة الشراكة العالمية من أجل التعليم، تمكنت نيبال من تكثيف جهودنا في إعداد نهج منصف قائم على الاحتياجات يسمح لنا بالحد من التفاوتات باتخاذ إجراءات تدخلية موجَّهة. وأسهمت الشراكة أيضا في إنشاء شواهد قوية وإجراء تحليلات لخطة قطاع التعليم في نيبال بعد وقوع الزلزال المدمر.»

دانيرام باوديل
وزير التعليم في نيبال

إن الاستثمار في قطاع التعليم من خلال الشراكة العالمية من أجل التعليم يعني تقديم موارد جديدة إلى البلدان الأشد احتياجا للمساندة. ويعالج هذا الاستثمار أيضا صميم أزمة التعليم ويقوم بذلك على نطاق واسع من خلال تدعيم الأنظمة التعليمية لتحقيق نتائج التعليم الذي يتسم بالإنصاف والجودة.

هناك 89 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل مؤهلة للحصول على مساندة من الشراكة. وتضم هذه البلدان 78% من الأطفال المتسربين من التعليم في العالم. وتمنح الشراكة العالمية من أجل التعليم أولوية لمساندة البلدان الأشد فقراً، لاسيما المتأثرة منها بأوضاع الهشاشة والصراع والتي تسجل أدنى معدلات الالتحاق بالمدارس.

تُعد المساندة المالية مدفوعة باعتبارات الطلب وتُوجَّه نحو تحقيق نتائج في التعلُّم وتعزيز الكفاءة والإنصاف. وتساند المنح الأولية أنشطة التحليل والتخطيط لقطاع التعليم، مما يمكِّن البلدان من إعداد نُهج قائمة على الشواهد ومُحدّدة التكاليف لتدعيم أنظمتها التعليمية. وهذه الخطط القوية لقطاعات التعليم الوطنية هي الدافعة لوضع سياسات وإجراءات تدخلية فعالة. كما أنها تمثل الأساس «لدواعي الاستثمار» الخاصة ببلد ما والتي يمكن تعبئة تمويل إضافي حولها وتنسيقه بفاعلية أكبر، سواء كان من الموازنات الحكومية أو من معونات خارجية. وتعزز الشراكة العالمية من أجل التعليم المساءلة من خلال رصد منحها الخاصة بشكل وثيق وضم كل الأطراف أصحاب المصلحة (بما فيهم المجتمع المدني وجمعيات المعلِّمين) لدعم إعداد السياسات التعليمية الحكومية والتخطيط الوطني وعمليات الرصد.

قياس النتائج: تحسين نسب المعلِّمين إلى الطلاب

يمثل المعلِّم الجيد عنصرا أساسيا في جودة التعليم. لكن حتى أفضل المعلِّمين يمكن أن يعانوا عندما يوجد عدد كبير للغاية من الأطفال في الفصل المدرسي. وإحدى الطرق التي نقيس بها تأثير تدعيم الأنظمة التعليمية هي نسبة الطلاب إلى المعلِّمين المدربين. وتُظهر بيانات النتائج المستقاة من عام 2016 أن الحاجة إلى خفض أعداد الطلاب في الفصول لا تزال مرتفعة. وهنا، تحدث الشراكة العالمية من أجل التعليم أثراً: في عام 2016، تراجعت النسبة عن 40 طالبا للمعلِّم الواحد في 29% من الشركاء من البلدان النامية مقابل 25% من تلك البلدان، وذلك خلال عام واحد فقط.

كينيا

تحسين البيانات من أجل تحسين نتائج التعلُّم

تتهيأ كينيا لتحقيق تقدُّم كبير في مجال التعليم خلال السنوات القادمة نظراً لالتزامها بأن يزيد التمويل المحلي لقطاع التعليم باستمرار عن 20% من الإنفاق الحكومي العام، والتركيز بقوة على تحسين نتائج التعلُّم، ووجود مجتمع مدني نشط. وتعزز هذا التحسُّن بمنحة من الشراكة العالمية من أجل التعليم بقيمة 88.4 مليون دولار لتحسين المهارات الحسابية لدى الأطفال في الصفين الأول والثاني. وبالتعاون مع برنامج لمحو الأمية تسانده الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية، قام برنامج الشراكة العالمية في ذلك البلد بتوزيع أكثر من 6 ملايين كتاب مدرسي وكتيب إرشادي للمعلِّمين، كما سينتهي من تدريب 60 ألف معلِّم على طرق تدريسية جديدة بنهاية البرنامج. وتقوم الوزارة بدراسة أفضل السبل للحفاظ على المكاسب التي حققها برنامج الشراكة العالمية وتوسيع نطاقها، وهنا تكمن الأهمية البالغة لأنظمة البيانات. ولتحقيق هذه الغاية، تقدم الشراكة العالمية المساندة لتحسين نظام إدارة معلومات التعليم لكي تستند القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج إلى شواهد موثوق بها، مما يعطي عشرات الملايين من أطفال المدارس فرصة أفضل في الحصول على تعليم جيد.



GPE/Mediabase ©

تشاد

المساعدة في تعليم عدد متزايد من الأطفال اللاجئين - وأطفالها هي

تحيط بتشاد صراعات متأججة في البلدان المجاورة ولا تزال تعاني من آثار المجاعة والأزمة المالية التي اجتاحت منطقة الساحل مؤخراً. ونتيجةً لذلك، استضاف أحد أفقر بلدان العالم حوالي 400 ألف لاجئ في أوائل عام 2017.[18] وساندت الشراكة العالمية من أجل التعليم، التي تخصص نحو نصف منحها التمويلية لمساندة التعليم في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع، جهود تشاد الرامية إلى تحسين نظامها التعليمي الذي كان ضعيفاً حتى قبل وصول الأعداد الكبيرة من اللاجئين. ففي منطقة بحيرة تشاد وحدها حيث يتركَّز هؤلاء اللاجئون، بلغت نسبة التسرُّب من التعليم 62% بين الأطفال التشاديين، وكان متوسط عدد الطلاب في الفصول بالمدارس الابتدائية 75 طالبا، ومعدل الأمية بين البالغين 96%. وبمساندة من الشراكة العالمية، لا تقوم تشاد بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين فحسب، بل تنشئ أيضا بنية تحتية تعليمية أقوى وأكثر استدامة تعود بالنفع على التشاديين واللاجئين على حد سواء. وتشمل هذه المساندة إنشاء 86 فصلا دراسيا ومنشأة ضرورية، وتوفير الغذاء والتغذية، وتوزيع 60 ألف كتاب مدرسي جديد ملائم ثقافياً، وتقديم التدريب لزيادة عدد المعلِّمين المؤهلين لضمان تعلُّم الأطفال في المدرسة تعلُّما حقيقيا. وسيستفيد من منحة الشراكة العالمية 8500 طفل في منطقة بحيرة تشاد.



Educate a Child ©

«خلال فترات النزوح والتشرُّد، يُعد التعليم بالغ الأهمية. فهو يقدم للأطفال الأمل الذي يحتاجون إليه أشد الحاجة، كما يبني المهارات التي تمثل شريان الحياة للمستقبل. وتقدم الشراكة العالمية من أجل التعليم للبلدان المعنية المساندة المطلوبة بشدة لإلحاق أطفال اللاجئين بالمدارس المحلية وإتاحة فرص التعلُّم لجميع الأطفال. ويمكن القيام بذلك. فمستقبلهم يتوقف عليه.»

فيليبو جراندي
المفوَّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وبخلاف قيمة نهجها التشاركي، تُعد الشراكة صندوقا عالميا للتعليم يقوم بتعبئة التمويل- المحلي والدولي- ويقدم منحا كبيرة لدعم تنفيذ خطط قطاع التعليم.

تتمحور منح التنفيذ حول دفع التغيير والتركيز على النتائج. ويتوقف تقديمها على إعداد خطة لقطاع التعليم عالية الجودة مع تقييمها تقييما مستقلا وتغطي تحديداً الاحتياجات المتعلقة بالبيانات وأنظمة إدارة المعلومات، وكذلك زيادة الحكومة للإنفاق المحلي على التعليم (أو الإبقاء عليه مرتفعا بالفعل). وتطبِّق الشراكة المعيار المتعارف عليه دولياً وهو تخصيص 20% من الإنفاق الحكومي للتعليم، كما تشجِّع على إنفاق 45% على الأقل من هذه النسبة على التعليم الابتدائي.

يرتبط تمويل المنح بتحقيق النتائج كحافز على دفع تحقيق أولويات الخطة التعليمية. فصرف 30% من قيمة كل منحة بملايين الدولارات يتوقف على تحقيق البلدان للنتائج المتفق عليها مسبقاً في ثلاثة مجالات: الإنصاف والكفاءة ونتائج التعلُّم.

نموذج التمويل المستند إلى النتائج للشراكة العالمية من أجل التعليم

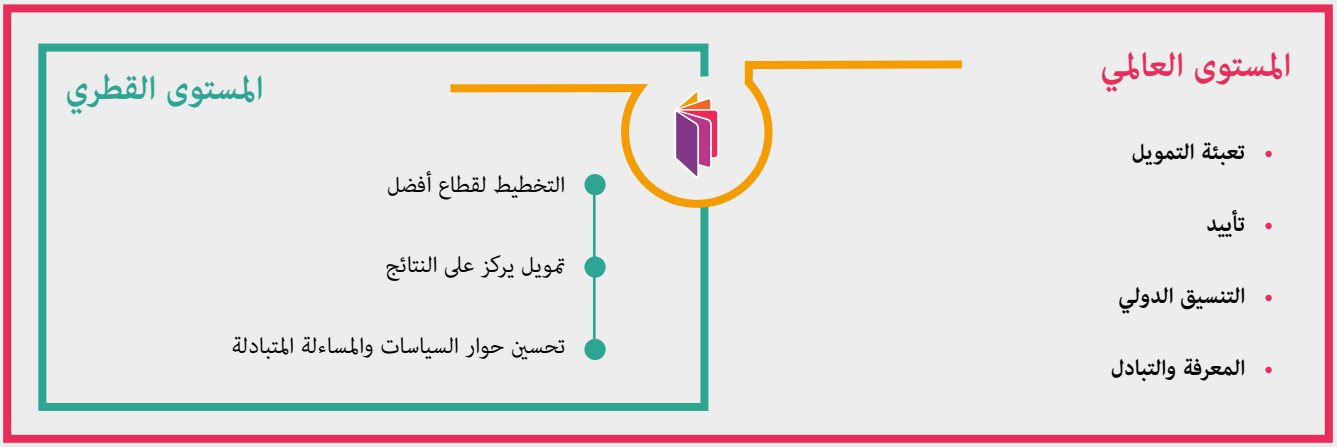


الشروط المسبقة للحصول على المساندة:
- خطة قطاعية جيدة
- التزام بالتمويل المحلي
- نظام للبيانات

ترتبط شريحة الأداء بتحقيق نتائج في:
- تعزيز الإنصاف
- تدعيم الكفاءة
- نتائج التعلُّم

أنشطة الشراكة العالمية من أجل التعليم

تعمل الشراكة العالمية من أجل التعليم على المستوى العالمي لتعزيز الالتزام السياسي بالتعليم، وتحسين تمويله، والتنسيق بين الشركاء، والعمل كوسيط لتبادل المعارف والابتكارات. وعلى مستوى كل بلد، تعتمد الشراكة نهجا يجمع بين التخطيط القطاعي والتمويل والمساءلة المتبادلة بين مختلف الشركاء لتدعيم الأنظمة التعليمية وتحسين نواتج التعلُّم وجعلها أكثر إنصافا.





إثيوبيا

معالجة الجودة في التدريس والتعلُّم

منذ الانضمام إلى الشراكة العالمية من أجل التعليم في عام 2004، حصلت إثيوبيا على أربع منح بقيمة إجمالية قدرها 337 مليون دولار لمساندة البرنامج العام لتحسين جودة التعليم،[19] وهو برنامج إصلاحي على المستوى الوطني يهدف إلى تحسين أوضاع التدريس والتعلُّم في 40 ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وتعزيز قدرات نظام التعليم. ومن خلال التمويل المقدَّم من الشراكة، يقوم أكثر من 100 ألف معلِّم ابتدائي و17 ألف معلِّم ثانوي برفع مؤهلاتهم من شهادة لعام واحد إلى دبلومة مدتها ثلاثة أعوام. وفي الفترة من 2006 إلى 2013، زادت نسبة المعلِّمين المؤهلين في الخدمة من 3% إلى 44% في الصفوف 1-4 ومن 53% إلى 92% في الصفوف 5-8.

ساعد تمويل الشراكة العالمية الحكومة الإثيوبية على تحقيق هدفها الطموح بحصول جميع الطلاب على الكتب المدرسية (بنسبة 1:1) بحلول عام 2013، وذلك بتقديم 146 مليون كتاب مدرسي في المواد الأساسية لجميع الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية. وقام البرنامج العام لتحسين جودة التعليم بوضع معايير لجودة محتوى الكتب المدرسية وإعداد 220 كتابا جديدا وإصدار كتب مدرسية وكتيبات إرشادية للمعلِّمين بسبع لغات، إدراكاً لحقيقة أن نتائج التعلُّم تتحسن كثيراً عندما يتم التدريس باللغة الأم.

GPE/Midastouch ©



UNICEF Burundi ©

زنجبار

منح جميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة، التعليم الذي يستحقونه

تلتزم الشراكة العالمية من أجل التعليم بضمان أن تدمج الحكومات سياسات تعليمية لاحتواء الأطفال ذوي الإعاقة ضمن خططها الوطنية. وفي زنجبار، أدى تطبيق وزارة التعليم والمجتمع المدني أنشطة احتواء للتثقيف والتوعية إلى إحداث تحوُّل إيجابي في مواقف الآباء والمعلِّمين والمجتمع المحلي تجاه الإعاقة وقضايا الاحتواء. وساعدت منحة قدمتها الشراكة بقيمة 5.2 مليون دولار في تدريب مئات المعلِّمين في زنجبار على التوجيه والإرشاد، واكتشاف الاحتياجات الخاصة، ومهارات الاحتواء داخل الفصل، ومعالجة قضايا زواج الأطفال والحمل المبكر. وتم توزيع أكثر من 250 ألف كتاب للتعليم الشامل على المدارس، كما حصل الأطفال المحتاجون على نظارات ووسائل للسمع. وقامت زنجبار بتعديل سياساتها بشأن الإعاقة وأنشأت مجلسا وطنيا لذوي الإعاقة وإدارة لشؤون الإعاقة تتبع مكتب النائب الأول لرئيس الحكومة. ويمكن لهذه الجهات أن تتيح إمكانية التنسيق بين مختلف الوزارات لضمان مراعاة حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط والاستراتيجيات والبرامج الحكومية.

التحفيز على زيادة التمويل المحلي

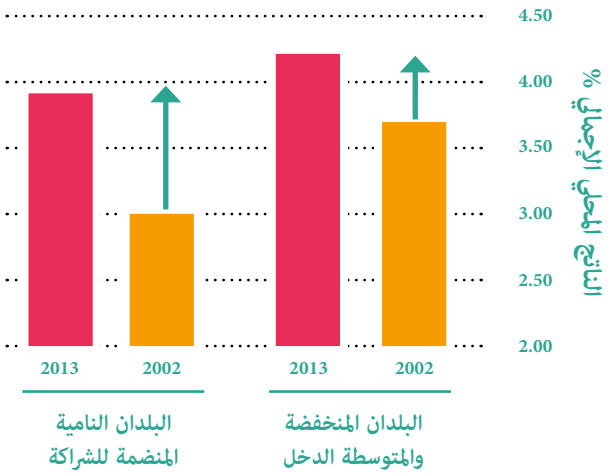
تمثل الموازنات الحكومية المحلية حجر الزاوية في تمويل التعليم. ولا تزال المساندة العالمية بالغة الأهمية لضمان تقديم الخدمات في البلدان منخفضة الدخل. وفي الكثير من بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، تكون هذه المساندة قيِّمة كمحفِّز للتغيير. وتلتزم الشراكة العالمية من أجل التعليم بتحسين التمويل المحلي وخلق حوافز لتشجيع الشركاء من البلدان النامية على إعداد خطط مستدامة مالياً لقطاع التعليم، وزيادة مخصصات الموازنة الوطنية، وتحسين جودة الإنفاق على التعليم. وترحب وزارات التعليم بمساندة الشراكة العالمية في تعزيز فاعلية وكفاءة تمويل التعليم لأن ذلك يساعدها في جهودها الرامية إلى زيادة الموازنات بالاشتراك مع وزارات المالية، وكذلك تحسين الاستفادة من المساندة الخارجية الأخرى.

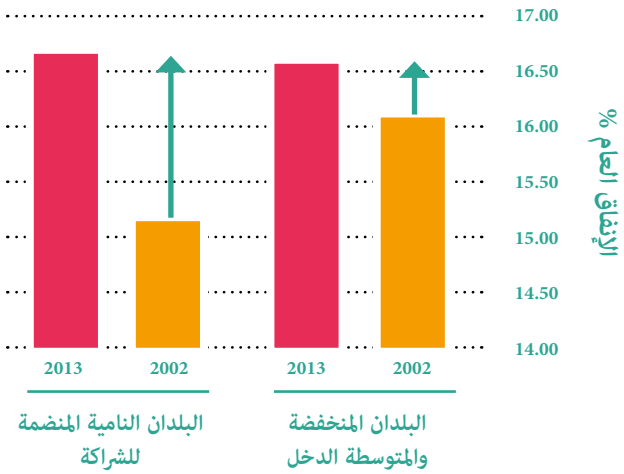
يقوم الشركاء من البلدان النامية بتعزيز التزاماتها المحلية. وكما يوضِّح الشكل، ففي الفترة بين عامي 2002 و2013 قام الشركاء من البلدان النامية بزيادة الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي من 15.2% في عام 2002 إلى 16.6% في عام 2013. وكانت هذه الزيادة أكبر بواقع ثلاثة أمثال من متوسط الزيادة في جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

علاوة على ذلك، كانت الزيادة في الإنفاق على التعليم، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المنضمة للشراكة حيث توجد بيانات متاحة، ضعف متوسط الزيادة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويمثل ذلك زيادة ضخمة في تمويل التعليم ويوضِّح أن الشراكة العالمية تحفِّز على إنفاق المزيد من الموارد المحلية على التعليم، مما يدعم تحسين الفرص المعيشية للأطفال في البلدان النامية.

في عام 2015 حيث توجد بيانات متاحة، قام 53% من البلدان النامية المنضمة للشراكة العالمية، من بينها 45% من البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع، بإنفاق 20% على الأقل من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم.

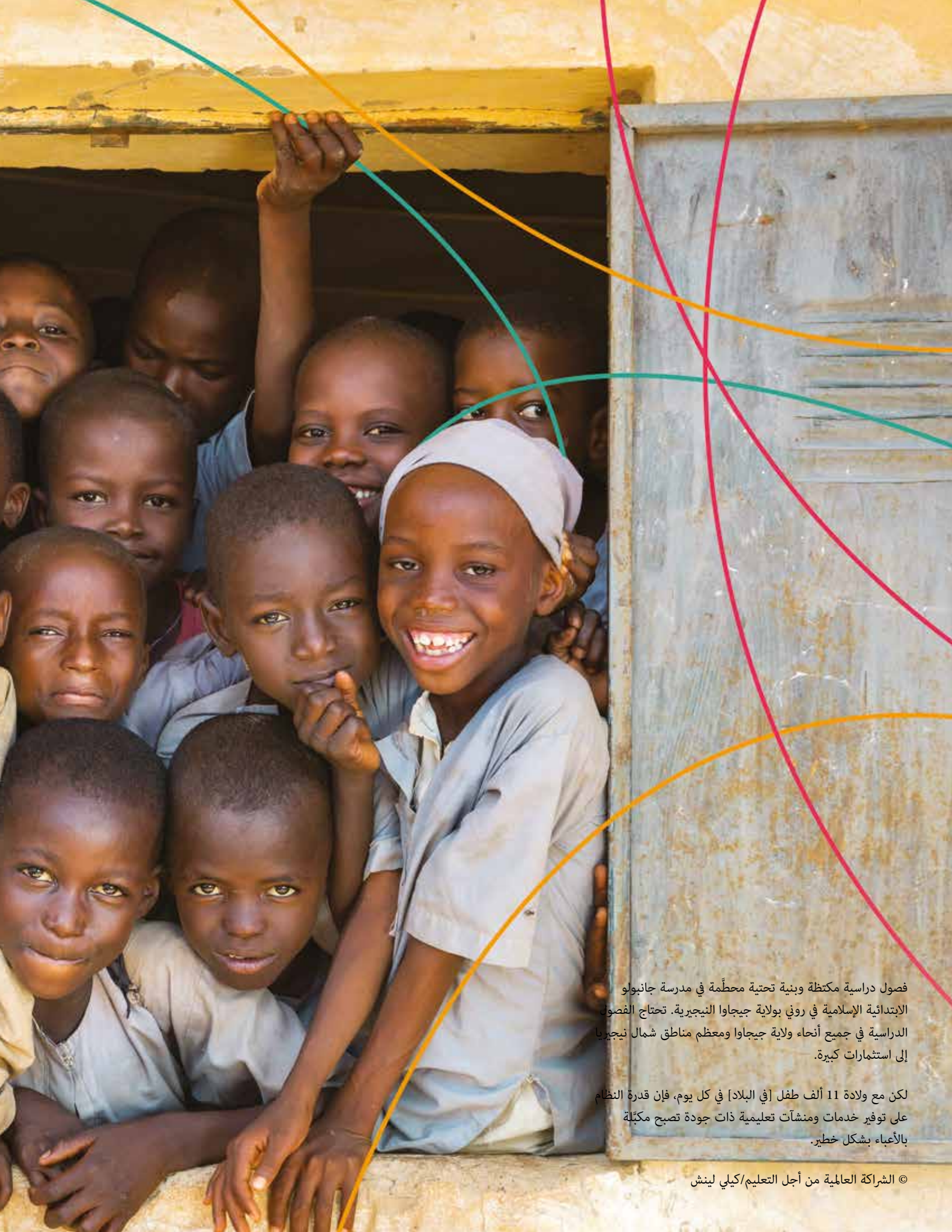
البلدان المنضمة للشراكة العالمية من أجل التعليم تزيد تمويلها المحلي لقطاع التعليم بمعدل أسرع من المتوسط[20]





الحواشي الختامية

1. International Commission on Financing Global Education Opportunity, The Learning Generation (New York: Education Commission, 2016), 29.
2. الشراكة العالمية من أجل التعليم ليست توجيهية. فهذه الأرقام تستند إلى أنماط الإنفاق داخل الحافظة الحالية لما تقدمه من منح.
3. International Commission on Financing Global Education Opportunity, The Learning Generation (New York: Education Commission, 2016), 34.
4. UNESCO, Global Education Monitoring Report (Paris: UNESCO, 2011). http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001902/190214e.pdf.
5. UNESCO, Global Education Monitoring Report (Paris: UNESCO, 2016), xvii. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002457/245752e.pdf.
6. UNESCO, Global Education Monitoring Report (Paris: UNESCO, 2016), 58–59.
7. International Commission on Financing Global Education Opportunity, The Learning Generation (New York: Education Commission, 2016), 34.
8. International Commission on Financing Global Education Opportunity, The Learning Generation (New York: Education Commission, 2016), 32.
9. Rebecca Winthrop, "US Leadership in Global Education: The Time is Now," (Brookings, Big Ideas for America, updated January 27, 2017) https://www.brookings.edu/research/us-leadership-in-global-education-the-time-is-now/.
10. Joanna Wedge, "Where Peace Begins: Education's Role in Conflict Prevention and Peacebuilding" (London, International Save the Children Alliance, updated March 2008) http://www.savethechildren.org.uk/resources/online-library/where-peace-begins
11. UNESCO, Global Education Monitoring Report (Paris: UNESCO, 2016), 103.
12. Kevin Watkins, No Lost Generation—Holding to the Promise of Education for All Syrian Refugees (London: Theirworld, 2016).
13. Karen Ann Grépin, "Secondary Education and HIV infection in Botswana," Lancet Global Health Report 3, no. 8 (2015): http://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X(15)00050-9/abstract.
14. Jan-Walter De Neve, "Length of secondary schooling and risk of HIV infection in Botswana: evidence from a natural experiment," Lancet Global Health Report 3, no. 8 (2015): http://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X(15)00087-X/abstract.
15. GPE, "Funding," http://www.globalpartnership.org/funding.
16. "At a Glance: Yemen," UNICEF, accessed February, 2017, https://www.unicef.org/infobycountry/yemen_85651.html.
17. UNESCO Institute for Statistics, http://data.uis.unesco.org/.
18. UNHCR, Chad Factsheet, January 15, 2017, https://data2.unhcr.org/en/documents/download/53598.
19. Ethiopia's General Education Quality Improvement Program is financed from several development partners through a pooled funding mechanism, with the World Bank as the grant agent.
20. Secretariat estimates based on UNESCO Institute for Statistics (database), Montreal (Retrieved June 2016).



فصول دراسية مكتظة وبنية تحتية محطَّمة في مدرسة جانبولو الابتدائية الإسلامية في روني بولاية جيجاوا النيجيرية. تحتاج الفصول الدراسية في جميع أنحاء ولاية جيجاوا ومعظم مناطق شمال نيجيريا إلى استثمارات كبيرة.

لكن مع ولادة 11 ألف طفل [في البلاد] في كل يوم، فإن قدرة النظام على توفير خدمات ومنشآت تعليمية ذات جودة تصبح مكبَّلة بالأعباء بشكل خطير.

© الشراكة العالمية من أجل التعليم/كيلي لينش

مايو/أيار 2017

موقع المكتب:
1850 K Street N.W.
Washington D.C. 20006
USA

العنوان البريدي:
Global Partnership for Education
MSN IS6-600
1818 H Street N.W.
Washington D.C. 20433
USA

www.globalpartnership.org

facebook.com/globalpartnership twitter.com/gpforeducation instagram.com/gpforeducation youtube.com/gpforeducation

الشراكة العالمية من أجل التعليم

تجديد الموارد 2020